قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢١٧ لسنة ٢٠٠٠

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون العلمى والفنى

فى مجالات المواصفات والمقاييس ومراقبة الجودة ومنح شهادات المطابقة

بين حكومتى جمهورية مصر العربية ودولة الكويت

الموقع فى الكويت بتاريخ ١٩٩٨/١١/٢٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــــــرر :

(مـادة وحيدة)

ووفق على اتفاق التعاون العلمى والفنى فى مجالات المواصفات والمقاييس ومراقبة الجودة ومنح شهادات المطابقة بين حكومتى جمهورية مصر العربية ودولة الكويت الموقع فى الكويت بتاريخ ١٩٩٨/١١/٢٣ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ صفر سنة ١٤٢١ هـ

(الموافق ١٠ مايو سنة ٢٠٠٠ م) .

حسنى مبارك

اتفاق
بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة الكويت
بشأن التعاون العلمى والفنى فى مجالات المواصفات والمقاييس
ومراقبة الجودة ومنح شهادات المطابقة

إن حكومة جمهورية مصر العربية وتمثلها الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج وحكومة دولة الكويت وتمثلها الهيئة العامة للصناعة ويشار إليهما فيما بعد « بالطرفين » .

تنفيذا لقرارات وتوصيات اللجنة المصرية / الكويتية المشتركة التى عقدت فى مدينة الكويت فى الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ نوفمبر ١٩٩٨ ، ورغبة من الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج فى جمهورية مصر العربية والهيئة العامة للصناعة (قطاع المواصفات والخدمات الصناعية) فى دولة الكويت فى إرساء تعاون تقنى وعلمى من شأنه أن يحقق تكاملا فى مجالات المواصفات والمقاييس يخدم مصلحة الطرفين .

قد اتفقتا على مايلى :

(المادة الأولى)

يشمل التعاون بين الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج وقطاع المواصفات والخدمات الصناعية بالهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت مجالات العمل المشتركة بينهما وعلى وجه التحديد فيما يختص بالآتى :

١ - توفيق وملاءمة المواصفات فى كلا البلدين مع التركيز على مواصفات السلع والمواد الخاضعة للتبادل التجارى بينهما والتعاون فى إصدار مواصفات موحدة للسلع والمواد التى تصدر لها مواصفات فى أى من البلدين .

٢ - الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة للمواصفات وعلامات الجودة الصادرة عن الجهازين طبقا لما جاء بأدلة ووثائق المنظمة الدولية المتخصصة .

٣ - اعتبار المواصفات القياسية الصادرة عن جهازى التقييس فى الدولتين مرجعا أساسيا عند إعداد المواصفات فى كلا البلدين .

٤ - العمل على وضع برامج عمل سنوية لإعداد المواصفات مع إعطاء الأولوية للمنتجات المتبادلة بين البلدين .

٥ - العمل على توحيد نظم إدارة ضبط الجودة والاختبارات القياسية والمعايرات الصناعية والقانونية واعتماد المختبرات بما لا يتعارض مع الأسس العالمية المعمول بها .

٦ - التعاون والتنسيق فى مجال اعتماد نتائج التحاليل والفحوص فى كل من أجهزة التقييس فى البلدين .

(المادة الثانية)

تتعاون الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج وقطاع المواصفات والخدمات الصناعية بالهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت فى المجالات التالية :

١ - تبادل الخبراء والمتدربين .

٢ - تبادل المعلومات بما فى ذلك النشرات والدوريات والدراسات والإحصاءات .

٣ - التنظيم المشترك للدورات والمؤتمرات والاجتماعات التى لها علاقة بمجالات المواصفات والمقاييس .

٤ - تنسيق المواقف فى المنظمات الدولية ذات العلاقة بالتقييس وضبط الجودة .

٥ - الدراسات والأبحاث فى مجالات التقييس المختلفة .

٦ - نشر التوعية بالتقييس .

(المادة الثالثة)

يندرج هذا التعاون بين الهيئة المصرية العامة للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج وقطاع المواصفات والخدمات الصناعية بالهيئة العامة للصناعة بدولة الكويت ضمن برامج سنوية فى إطار برنامج تنفيذى يتفق عليه الطرفان .

(المادة الرابعة)

يجتمع المسئولون بكلا جهازى التقييس دوريا وحسب الحاجة بالتناوب لمتابعة تنفيذ ما تم إنجازه .

(المادة الخامسة)

يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ الإشعار الأخير الذى يخطر فيه أى من الطرفين الطرف الآخر باستيفائه للإجراءات المنصوص عليها فى قانونه الوطنى ، ويعتبر ساري المفعول ما لم يقم أى من الطرفين بإخطار الطرف الآخر برغبته فى إنهاء العمل به قبل ثلاثة أشهر على الإنهاء .

حرر هذا الاتفاق بمدينة الكويت فى ٤ شعبان ١٤١٩ هـ الموافق ٢٣ نوفمبر ١٩٩٨ م من نسختين أصلية باللغة العربية .

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة دولة الكويت
(التوقيع)	(التوقيع)